العلاقات العراقية التركية في مجال المياه
Iraqi- Turkish water relations

أ.د. أحمد نوري النعيمي

أستاذ السياسة الخارجية

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

المقدمة

قامت تركيا بتنفيذ مشروع الجاب GAP بحجة تطوير المشروعات الزراعية والإنمائية لكي تتمكن من الضغط على سوريا والعراق والتهديد بحرمانها من المياه. ونظراً لأن تركيا لا تستطيع تبرير خفض المياه إلى القطرين العربيين، فإنها تطرح موضوع التعاون والمساهمة في "عملية التسوية مع الكيان الصهيوني". ومن جهة أخرى تطرح على العراق الاستغناء عن مياه الفرات بحجة أن مياه دجلة كافية للتنمية في العراق. ولا يتوقف مشروع التعاون في الشرق الأوسط عند هذا الحد، إذ أن القناة التي يطلق عليها قناة السلام من المزمع أن تمر في الأراضي السورية إلى الكيان الصهيوني. من هنا نرى أن الكيان الصهيوني يشترط التطبيع، ويحاول أن يضغط على سوريا في المفاوضات لكي يطمئن من مرور مياهه في الأراضي السورية. وهذا يعني أن مشروع التعاون في الشرق الأوسط بخصوص مسألة المياه يقتضي تطويق الوطن العربي بالغذاء الذي تنتجه تركيا وبالمياه الذي يأخذها ويديرها الكيان الصهيوني كجزء من عملية التسوية. وعلى هذا الأساس، يتم معالجة هذا الموضوع الحيوي في فصلين رئيسين، إذ نتناول في الأول منه العلاقات العربية التركية في مجال المياه بين دول حوضي الفرات ودجلة، أما الثاني فنخصصه عن مشروع جنوب شرق الأناضول.

العلاقات في مجال المياه بين دول حوضي الفرات ودجلة

بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، تحول كل من نهري دجلة والفرات من نهرين داخليين إلى نهرين دوليين[1]، ومن ثم وجدت ضرورة لقواعد

وأحكام واتفاقيات تنظم استعمالات المياه بين الدول الثلاثة، العراق وسوريا وتركيا[2]. وفي هذا المجال، نصت المادة الثالثة من معاهدة لوزان على ما يأتي "ضرورة تشكيل لجنة مشتركة من تركيا وسوريا والعراق مهمتها معالجة المشكلات الخاصة بمياه نهري دجلة والفرات، لاسيما إذا أريد بناء منشآت هندسية في أعالي هذين النهرين تؤثر تأثيراً كبيراً على كمية وتوزيع تصريف هذين النهرين في منطقة ما بين النهرين. وأشارت المعاهدة إلى وضع تسوية لأي خلاف على نظام توزيع المياه، وضرورة الوصول إلى اتفاق بين الدول المعنية يصون المصالح والحقوق المكتسبة لكل منها، وفي حل الخلاف يمكن اللجوء إلى مبدأ التحكيم[3]. وتنص المادة 109 من معاهدة لوزان أنه "إذا لم يوجد نص يخالف ذلك، فإنه إن نتج عن تعيين الحدود الجديدة أن نظام المياه (قنوات المياه – فيضان المياه – الري – المصارف – المسائل المشابهة) في دولة يتوقف على الأعمال المنفذة في إقليم دولة أخرى، او عندما ينتفع إقليم إحدى الدول – بمقتضى عرف قائم قبل الحرب – بالمياه والطاقات أي يوجد منبعها في إقليم دولة أخرى، فانه يعقد اتفاق بين الدول صاحبة الشأن للمحافظة على المصالح والحقوق التي اكتسبها كل منهم"[4]. وهذا يعني انه ينبغي على الدول الثلاث – العراق وسوريا وتركيا – وجوب عقد اتفاقيات بين الدول تضمن وضع حدود جديدة ترتبت على المعاهدة تضمن المصالح والحقوق المكتسبة لكل دولة (بما فيها المياه). أي ضرورة تسوية أي نزاع يخص باقتسام المياه بين الدول المذكورة أعلاه. وفضلاً عن معاهدة لوزان، فقد أشارت المادة الثالثة من معاهدة عقدت بين بريطانيا وفرنسا عام 1923، وتحت رعاية عصبة الأمم، إلزام سوريا بعدم البدء بأي مشروع يؤثر على كمية مياه نهر الفرات عندما يصل إلى العراق[5]. وقد تمخض عن مؤتمر صداقة وحسن جوار بين تركيا وفرنسا سنة 1926، السماح للمفوضية الفرنسية في سوريا بوضع الدراسات والمشروعات اللازمة لتغطية الاحتياجات المائية المتزايدة لمدينة حلب وذلك إما بزيادة التصريف في نهر القويق أو بأخذ الماء من نهر الفرات في تركيا أو بالاثنين معاً[6]. زد على ذلك، فان البروتوكول الذي ابرم بين تركيا وسوريا لسنة 1930 في مدينة حلب، كان الغرض وضع قواعد واضحة لاستخدام مياه نهر دجلة وضمان حقوق البلدين في

مياه هذا النهر وفق أسس عادلة[7]. وقد تم إبرام اتفاق بين تركيا وسوريا في عام 1939، وبموجبه يتم المشاركة بمياه نهر العاصي (1,6 مليار م^3 في السنة كمعدل) ونهر عفرين، إذ تعد تركيا دولة حوضيه سفلى[8].

ومن الاتفاقات الدولية التي عقدت بشأن تنظيم الانتفاع بالأنهار الدولية، معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق وتركيا[9]، والمبرمة في 29 آذار 1946 لتنظيم استخدام الدولتين لمياه نهر الفرات بقصد إدارة مورد منتظم من المياه، وإزالة خطر الفيضانات، وتحديد أكثر الأماكن ملائمة لإنشاء الخزانات ولجعل الإنشاءات المتعلقة بالري، وتوليد القوى الكهربائية المائية ملائمة لمصلحة الدولتين[10]. ويقتضي البروتوكول "أن تقوم تركيا بتزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشروعات والأعمال التي تنوي تركيا أن تقوم بتنفيذها في المستقبل على نهر دجلة أو على نهر الفرات أو على روافد النهرين لتكون هذه المشروعات والأعمال على نحو يوفق بقدر الإمكان بين مصالح تركيا والعراق وذلك باتفاقهما المشترك"[11]. وأقرت الدولتان إن أفضل مكان لإقامة مثل هذه المشروعات هو إقليم تركيا، وتقضي أحكام البروتوكول ان تركيا توافق على مبدأ إقامة أي مشروعات تثبت ضرورة إقامتها على أن يعقد اتفاق منفصل بشأن كل منها يتناول موقع إقامتها وتكاليف إنشائها وكيفية إدارتها والمحافظة عليها، ويتناول تنظيم انتفاع تركيا بها في أغراض الري وتوليد الطاقات[12]. وجاء في البروتوكول أيضا: للعراق أن يوفد بأسرع ما يمكن إلى تركيا هيئات من الفنيين لغرض إجراء التحريات والقيام بأعمال المسح، وجمع المدلولات المائية والجيولوجية لتمكنهم من اختيار مواقع للسدود ومحطات للمقاييس وغيرها. وبهذا اعترفت تركيا للعراق بحقه في إرسال لجنة من الخبراء لدراسة إمكانية إقامة سدود ومحطات للمقاييس في تركيا[13]. ووفق هذا الاتفاق وافق العراق على المساهمة في تكاليف المنشآت الهادفة إلى تنظيم المياه بشكل يستفيد منه العراق.[14]. أما فيما يخص سوريا، فإنها أبرمت اتفاقا مع تركيا في عام 1921، وبموجبه تم تلبية حاجات مدينة حلب من المياه العذبة، ووافقت الأطراف على المشاركة في مياه نهر قويق وفق أسس العدالة. وتمت الموافقة على ان تتسلم سوريا كمية إضافية من مياه الفرات في الأراضي التركية

لحاجة مدينة حلب. فضلاً عن ذلك، فقد دخلت سوريا في اتفاق آخر مع تركيا في عام 1939، وبموجبه يتم المشاركة بمياه نهر العاصي (1,6 مليار متر مكعب في السنة كمعدل) ونهر عفرين[15]. ومن جانب آخر، أعلن مندوب سوريا في المؤتمر الأول للغذاء والزراعة عام 1948 ضرورة إبرام اتفاقيات بين سوريا والعراق في حال قيام مشروعات ري سورية[16]، وتقرر كذلك في المؤتمر الثاني للغذاء عام 1951 أن لمشروعات تطوير الجزيرة السورية لاستثمار مياه الخابور والفرات تأثيرات سلبية على استعمال المياه في العراق، ولذا يجب عدم تنفيذها إلا بعد التوصل إلى اتفاق[17].

اللقاءات بين دول حوضي الفرات ودجلة

لقد كانت هناك لقاءات مستمرة بين الدول الثلاث، لعل أبرزها اللقاء بين الوفد العراقي والتركي في عام 1964. وقد أشار الوفد التركي في هذا اللقاء الى المادة الخامسة من البروتوكول رقم (1) الملحق بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار المعقودة بين تركيا والعراق عام 1946 التي تنص على وجوب إعلام تركيا العراق باي مشروع تقوم به في أعالي نهري دجلة والفرات داخل أراضيها[18]. وأوضح الوفد التركي في هذا اللقاء مدى أهمية إنشاء سد كيبان (الذي صادق عليه المجلس الوطني التركي الكبير) في حل مشكلات الطاقة الكهربائية في تركيا. أما الجانب العراقي فقد أكد عدم مراعاة الجانب التركي لحقيقة الاحتياجات الفعلية لسوريا والعراق، وفي هذا المجال اقترح الجانب العراقي تشكيل لجنة مشتركة تعاونها هيئة استشارية عالمية يتفق عليها الطرفان لدراسة وجهات النظر المتباينة. وقد وافق الوفد التركي على تأليف لجنة مشتركة لتبادل المعلومات وتقديم المشروعات وإعداد أسس الاتفاقيات المستقبلة، واعترض على الاستعانة بهيئة استشارية عالمية[19].

إن رفض الجانب التركي تشكيل الهيئة الاستشارية يعود إلى الرغبة في عدم إلزام تركيا بأي تعهد تجاه العراق بشأن الأضرار التي ستترتب على المشروعات التركية مستقبلاً[20]. وفضلاً عن ذلك، فقد طلب الوفد التركي عدّ حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً مشتركاً يجري التباحث على أساسه، وقد أبدت سوريا المقترح، إلا أن

العراق لم يوافق عليه، مؤكداً أن لكل نهر حدوده الخاصة المنفصلة عن حدود النهر الآخر[21]. وطرح الوفد العراقي مقدار المياه اللازمة للإيفاء بمتطلباته السنوية من النهر وحددها بـ 18 مليار م^3، فضلاً عن إبداء الرغبة في تشكيل هيئة مشتركة من الجانبين تأخذ على عاتقها مهمة تبادل المعلومات الخاصة بهيدروليكا النهر وتحديد معنى الحق المكتسب[22]. وكان هناك على مستوى العلاقات السورية التركية لقاء بين الدولتين في انقرة بين 5 – 14 أيلول 1964، وشملت المباحثات الموضوعات الآتية: استعراض الوفد التركي مشروع سد كيبان من حيث أهدافه وتأثيره على تدفق النهر، وقام الوفد السوري باستعراض مشروعاته على نهر الفرات، مؤكداً على احترامها لحقوق العراق في مياه الفرات في مراحل تنفيذها لمشروعاتها كافة[23]. وجرت لقاءات أخرى بين تركيا وسوريا في الستينات بغية تقسيم مياه النهر. وقد ظهر ان تركيا حاولت عقد اتفاقية مع سوريا لاستخدام نهر الفرات في مشروع تركي سوري على نهر الاورنتس، الاّ ان سوريا رفضت هذه المحاولة لان نهر الاورنتس يجري في تركيا فقط في الاسكندرونة، التي تم ضمها الى تركيا في عام 1939، وترفض سوريا ترفض الاعتراف بأنها منطقة تركية[24]. وطلب العراق في الاجتماع الثلاثي الذي عقد في بغداد في كانون الأول عام 1965 18,000 مليون م^3 سنة من مياه نهر الفرات، وطلبت سوريا 13,000 مليون م^3 سنة، وتركيا 14,000 مليون م^3 سنة، ويبلغ مجموع هذه النسب 45,000 مليون متر مكعب بالسنة[25]. فضلاً عن ذلك، فقد كانت هناك مفاوضات بين العراق وسوريا في بغداد من 28 / 5 / 1966 إلى 2 / 6 / 1966 واللقاء الأول بين سوريا والعراق في بغداد من 16 / 1 إلى 9 / 2 / 1967، واللقاء الثاني بين العراق وسوريا في دمشق من 12 / 4 إلى 8 / 5 / 1967، واللقاء الثالث بين العراق وسوريا من 2 / 11 إلى 25 / 11 / 1967[26]. ولا بد من الإشارة في هذا المجال إلى بروتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا الذي يحمل رقم 52 لسنة 1971، إذ اجتمع ممثلو كلتا الدولتين في أنقرة ابتداء من 15 كانون الثاني 1971 لغاية 19 كانون الثاني 1971، وتم الاتفاق وبموجب المادة الثالثة من البروتوكول المذكور على ما يأتي[27]:

1- تجري السلطات التركية المختصة أثناء وضع برنامج ملء خزان كيبان جميع المشاورات التي تعد مفيدة مع السلطات العراقية المختصة بغية تأمين حاجات العراق وتركيا من المياه بما في ذلك متطلبات ملء خزاني الحبانية وكيبان[28].

2- يشرع الطرفان في أسرع وقت ممكن، بالمباحثات حول المياه المشتركة ابتداء بالفرات وبمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وعقد لقاء بين سوريا والعراق في دمشق في 21 آذار 1971، مثل العراق فيه صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك، ومثل الجانب السوري محمود الأيوبي نائب رئيس الجمهورية السورية آنذاك، وتم الاتفاق على صيغة تقسيم مياه نهر الفرات بين العراق وسوريا، إلا أن الوفد السوري وبعد الاتفاق أجرى تعديلات أساسية فيها بصورة منفردة عند طبعها مما أدى إلى اعتراض الجانب العراقي عليها[29]. وعقد لقاء ثلاثي وعلى مستوى فني بين العراق وسوريا وتركيا للتباحث حول المسائل الفنية المتعلقة بملء سد كيبان من 12 إلى 17 أيار 1974، ومفاوضات ثنائية من 5/19 إلى 1974/6/5 بين سوريا والعراق حول شحة مياه الفرات بعد تزامن خزن سوريا وتركيا للمياه في الطبقة وكيبان[30].

مشروع جنوب شرق الأناضول

قامت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول باسم GAP (الاختصار التركي لـ مشروع جنوب شرق الأناضول أو Guneydogu Anadolu Projesi) على الفرات ودجلة وروافدهما في ست محافظات بمناطقها الجنوبية – الشرقية، يغطي هذا المشروع على مساحة 74,000 كلم^2 او 9,5% من المساحة الإجمالية. يقع المشروع بين نهرين كبيرين: دجلة والفرات اذ يعيش حاليا 5 ملايين نسمة او 9% من مجموع السكان. علماً بان هذه النسبة سترتفع إلى حدود 17% عام 2012 (13,5 مليون نسمة)[31]، وهو مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض يتضمن إقامة 21 سداً منها 17 سداً على الفرات، و4 سدود على دجلة و17 محطة للطاقة الكهربائية ومشروعات أخرى متنوعة في قطاعات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات وغيرها، ويتكلف 20 مليار دولار، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذه

وبشكل عام قبل عام 2000، وتم بالفعل الانتهاء من بعض مكوناته، وستحقق تركيا أهدافاً اقتصادية كبيرة بعد إنجازه منها توفير المياه اللازمة لري ما يعادل 20% من المساحة الزراعة الحالية، ومضاعفة إنتاجها من الطاقة الكهربائية بمقدار 7500 ميغاوات، وتوفير 1,5مليون فرصة عمل جديدة في هذه المناطق[32]. وقررت تركيا أن تستخدم في وقت لاحق النسبة نفسها من مياه دجلة وكخطوة أولى في سبيل ذلك يجري الآن انشاء نفق لنقل مياه الفرات من خزان اتاتورك الجديد الى نقطة تقع الى الجنوب من مدينة اورفة. ومن المتوقع ان تسمح هذه الخطة (وما تستلزمه من استثمار) بنقل 500 متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات، وهي كمية تشكل وفق الحسابات التركية نصف موارد النهر، وقد وعدت تركيا من جانب واحد ان النصف الثاني من المياه سوف يتدفق باتجاه دولتي المصب[33].

وتعد منطقة جنوب شرق الأناضول من اكثر المناطق حرمانا في تركيا وفق إحصاءات عام 1990 يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 47,5% عن المعدل في تركيا. ومن المتوقع أن يغير مشروع جنوب شرق الأناضول مظاهر الحياة الاقتصادية في المنطقة، بحيث يمكن عبر رفع إمكانات الري في المناطق النصف مدارية ان يزرع محصولين او ثلاثة سنويا بما يسهم في تنويع المحاصيل الزراعية. فبينما يقدر الإنتاج الوسطي للهكتار بـ 2000 كلغم من القمح في تركيا، يبلغ ما يقارب 1000 كلغم في منطقة المشروع. ومع الري سيرتفع هذا الرقم وفق إحصاءات مركز التجارب الى 4000 كلغم[34]. وهناك آثار سلبية لمشروع الأناضول على كل من العراق وسوريا اللتان تطالبان بزيادة كمية المياه المتدفقة في النهر الى 700متر مكعب في الثانية، في حين ترفض تركيا هذا الطلب[35]. وهذا يعني انه في حالة تنفيذ تركيا مشروع جاب سيؤدى الى انخفاض كمية المياه المتدفقة الى كل من سوريا والعراق الى 11 مليار متر مكعب سنوياً. ففي مجال الري على سبيل المثال نرى ان هناك آثارا سلبية، اذ سيؤدى المشروع الى استبعاد 40% من أراضي حوض الفرات في العراق من نطاق الاستغلال الزراعي، ويصعب على العراق تعويض هذا النقص في المياه اعتماداً على مخزون "بحيرة الثرثار" ونهر دجلة لارتفاع نسبة ملوحة مياه

الأخير، ويؤثر المشروع سلباً في 3/2 الأراضي السورية المروية المعتمدة أساساً على مياه الفرات[36]. ومن النتائج السلبية الأخرى المحتملة لمشروع الجاب، هي حدوث تلوث ناتج عن مياه الري العائدة. وفي الوقت الحاضر، لا يمكن التنبؤ بنوعية هذه المياه بشكل اكيد لكن اذا اتضح انها اكثر ملوحة من ما يتوقع، ستواجه سوريا مشكلات بيئية جديدة، لان معظم مياه الري العائدة ستجري ثانية الى نهر الفرات عبر نهر باليخ الذي يجري عبر سوريا. بالنظر الى طبيعة مياه الري العائدة، من الممكن ان تمر سنوات عدة قبل ان تتضح المشكلة بسبب معدل حركة المياه الجوفية البطيء. وقد أمكن تحديد مشكلات مماثلة على نهر الكولورادو في الولايات المتحدة[37].

يقول الأتراك، أن السدود التي أقيمت حتى الآن، وتلك التي سوف تقيمها تركيا على نهري الفرات ودجلة، لن تسهم فقط في تلبية احتياجات تركيا من الطاقة ومياه الري بل سوف توفر أيضا إمدادات منتظمة من المياه إلى جيرانها. إن السدود التركية على النهر تتميز بالكفاءة بفضل خصائص الخزانات التابعة لها وقلة الفاقد منها نتيجة التبخر وكذلك بسبب خصائصها الجغرافية والطبوغرافية. إن تدفق المياه في هذه الأنهار يختلف بصورة كبيرة من فصل إلى آخر. ففي أشهر الصيف يتراوح متوسط تدفق المياه في هذه الأنهار ما بين 150–200 م^3/ث، بينما يصل في فصل الربيع إلى مستوى 5000 م^3/ث وأكثر. وهذا يعني ببساطة حدوث فيضانات ضخمة في أشهر الربيع والجفاف في أشهر الصيف وقد نظمت هذه التقلبات نتيجة لبناء السدود على نهر الفرات[38]. وفي هذا المجال ذكر اوزال في 18 كانون الثاني 1990 قائلاً: "إن الشائعات المتواترة عن إمكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه، تعبر عن رؤية خاطئة ومضلله. ولا يمكن قبول الزعم القائل بان سد اتاتورك سيكون له تأثيرات سلبية في سوريا والعراق لأنه على عكس ذلك سيكون مصدر رخاء وازدهار لكل من البلدين. وتركيا لا ترغب في دخول أي نزاعات مع جيرانها، وينصرف جل اهتمامها إلى تعبئة إمكانياتها للتنمية الاقتصادية. ولماذا لا يتم التعامل مع سد اتاتورك، كمشروع يوفر الحماية لملايين السكان في الدول الثلاث من مخاطر

الفيضانات، كما فعلت السدود التركية الأخرى في الماضي"[39]. ويقول الأتراك: " لقد اتخذت تركيا من أجل ملء خزان سد اتاتورك التدابير اللازمة كافة من اجل عدم الحاق ضرر يذكر بالدولتين المنشاطئتين: سوريا والعراق، ويجب التسليم أيضا بان هذا الاجراء هو ضرورة فنية لبناء أي سد، وقد أبلغت سوريا في حينه ان تدفق مياه النهر سوف يوقف لمدة شهر واحد بسبب ضرورة فنية. وقبل مدة ملء الخزان أطلقت تركيا كمية من المياه تتجاوز الـ 500 م^3/ث التي تلتزم بها تركيا طبقاً لاحكام البروتوكول الموقع مع سوريا عام 1987، وبذا أتاحت تركيا الفرصة للدول الأقرب الى مصب النهر حتى تجمع تلك الكمية الإضافية في خزاناتها الخاصة. وقد تم إطلاق 768 م^3/ث عند الحدود التركية السورية خلال المدة التي بدأت من 23 تشرين الثاني 1989 وانتهت عند بدء عملية ملء السد في 13 كانون الثاني 1990. كما ان المياه التي تأتي من الروافد التي تلتقي بالفرات فيما بين سد اتاتورك والحدود التركية السورية قد استمرت في التدفق الى سوريا في المدة بين 13 كانون الثاني 1990 التي تشمل مدة الملء. وبالتالي فان اجمالي كمية المياه التي عبرت الحدود ما بين 23 تشرين الثاني 1989 و12 شباط 1990 قد بلغت 3,6 ب م^3، بما يوازي 509 م^3/ث في المتوسط. وبالتالي فانه حتى في مدة الـ82 يوماً والتي تشمل أيضا الشهر الذي تم خلاله ملء السد، تلقت سوريا مياهاً اكثر من الكمية التي التزمت بها تركيا، وهي 500 م^3/ث. وقد وصل مستوى المياه في سد اتاتورك الى 15 ب م^3 خلال المدة من كانون الثاني 1990 الى ايلول 1991. وفي المدة نفسها تم إطلاق 27 ب م^3 من المياه الى الدول الاقرب لمصب النهر على اساس 500 م^3/ث. وتدل هذه الأرقام على انه كان يمكن لتركيا ان تكمل ملء السد بكثير لو انها قطعت المياه المتدفقة الى جيرانها في الجنوب كلياً. ويدل عدم لجوء تركيا الى مثل هذا الأسلوب على حسن نواياها وعلى حرصها على عدم إلحاق الضرر بجيرانها"[40]. ومن وجهة النظر التركية، فان المياه المتاحة في تركيا هي ما يقارب خمس المياه المتاحة للفرد في الدول الغنية بالمياه. فتركيا تستخدم 25,9 ب م^3 من طاقاتها البالغة 110 ب م^3. والجزء المتبقي وهو 84,1 ب م^3 ليس هو ما تحتاجه تركيا، إنما هو الكمية التي لا يمكن ان

تخصص بعد لاحتياجاتها[41]. ويرى الأتراك: أن المياه المتاحة للفرد سنويا في العراق وسوريا هي 5192 م^3 و 2362 م^3 على التوالي. وان الرقم الخاص بالمياه المخصصة للفرد في السنة في العراق هو أعلى من الرقم المماثل في تركيا، بينما الرقم نفسه في سوريا ليس اقل بكثير من مثيله في تركيا. وعليه فان تركيا – من وجهة النظر هذه– ليس لديها مصادر وفيرة للمياه ليتم تخصيصها لتلبية احتياجات دول الشرق الأوسط الأخرى[42]. وأمام وجهات النظر المتباينة حول وضع تركيا المائي، التي يركز بعضها على ان تركيا تملك من المياه ما يمكن ان يغطي احتياجات المنطقة بأسرها. فان دراسات أخرى ترفض مقولة ان تركيا بين الدول العشر الأوائل في العالم الموصوفة بغناها المائي. وتصر على ضرورة تأمين تنظيم مائي داخلي جديد في تركيا يزيل حالة اللاتوازن القائمة في توزيع المياه والاستفادة منها، وهم يعطون كمثال على ذلك مدينة استنبول في الغرب ومدينة ماردين في الجنوب الشرقي. ومن وجهة النظر التركي فان تحقيق الشرط الأول لتأمين هذا التوازن فهو استغلال ما لا يقل عن 84 مليار م^3 من المياه الموجودة على اقل تقدير[43].

موقف القانون الدولي العام من مشروع جنوب شرق الأناضول

يعلق الفن توفلر على قرار تركيا الخاص بوقف تدفق مياه نهر الفرات الى العراق وسوريا عام 1989 لمدة شهر واحد قائلاً: وسواء كان القصد من حبس مياه الفرات هو دفع الحكومتين السورية والعراقية الى اتخاذ اجراء عسكري ضد المقاتلين الأتراك ام لا، فان الحدث نفسه كانت له دلالات بيئية هامة، وبوسع المرء ان يقول إنه طلقة استهلالية في الحرب البيئية التي ستصبح اكثر شيوعاً واشد تطورا بمراحل في العقود المقبلة. وقد تعمد دولة يوما الى إطلاق حشرات مبدلة جينياً ضد دولة خصم، او تحاول التلاعب بطقسها. وعندما يأتي ذلك اليوم ستقوم الجاسوسية بتوفير الذخيرة اللازمة للحرب البيئية»[44]. ويتعارض قطع تركيا للماء عن العراق وسوريا لمدة معينة ولتبريرات فنية مع القواعد القانونية الدولية والعرف الدولي الذي أكد على التزام الدولة عند ممارستها لسيادتها على أي جزء من اجزاء إقليمها بعدم الاضرار بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للأنهار الدولية اذ تسأل الدولة عن جميع

الاضرار الصادرة عنها وعن رعاياها التي يترتب عليها اضرار بدول الحوض الأخرى وتقف حائلاً دون انتفاع الدول الأخرى بمياه النهر بالشكل الذي يتلائم مع احتياجاتها وخططها. وعلى هذه الدول أن تراعي في الوقت نفسه الا يؤدى استغلالها للجزء من النهر الداخل في ملكيتها الى الاضرار بغيرها من الدول المشتركة معها في ذات النهر، وعلى ذلك يمتنع عليها:

1- ان تغير المنطقة التي يعبر فيها النهر حدودها الى إقليم دول مجاورة الاّ بموافقة هذه الدولة.
2- ان تغير من طبيعة المياه تغييرا من شأنه ان يضر بغيرها.
3- ان تقوم على اقليمها باعمال يمكن ان تؤدي الى فيضان النهر في إقليم دولة أخرى.
4- ان تصرف او تحجز من ماء النهر قدراً يتسبب عنه هبوط المستوى الطبيعي لمجرى الماء في الدولة المجاورة.
5- ان تقوم باى عمل يمكن ان يؤدي الى تعطيل الملاحة في النهر او الى ايجاد عقبات في سبيلها.

وقد أكدت أعمال اللجان والمؤتمرات التابعة للأمم المتحدة على ذلك كما في قرار اللجنة الاقتصادية الأوربية التابعة للامم المتحدة في عام 1952 التي بّينت "ان الدول الحوضية وان كانت تملك حقوق السيادة الإقليمية على ذلك الجزء من النهر الدولي او المتاخم لحدودها، الاّ ان ذلك الحق مقيد بضمان حقوق الدول الأخرى من هذا النهر"[45]. وأكدت لجنة القانون الدولي العام التابعة للأمم المتحدة على الحقيقة نفسها في 1971، وإعلان الدول الأمريكية لعام 1933 في مونتفيديو والمؤتمر السابع والأربعون لرابطة المحامين الدوليين الذي في يوغسلافيا عام 1957[46]. وقد أشارت لجنة القانون الدولي لعام 1988 في تقريرها الى أنه «يجب تعويض اى اثر مدمر على الصحة العامة والصناعة والملكية والزراعة او البيئة». بمعنى آخر لا يمكن لاى دولة من دول الحوض حرمان شريكتها في الحوض من المياه، اذا أدى هذا الحرمان

الى أذى قابل للتقدير، ويجب إعادة توزيع المياه لوقف هذا الانتهاك. وفي هذا المجال لابد ان نؤكد انه منذ عام 1957 ومحكمة العدل الدولية ترفض السيادة المطلقة لدول المجرى الأعلى، مشددة على ضرورة المشاورة والتعاون مع دول المجرى الأسفل[47].

ويمكننا استخلاص قاعدة عرفية تذهب الى ضمان حقوق الدول المتشاطئة في مياه النهر الدولي، فقد حرمت الوثائق على ضمان هذه الحقوق وذلك اما بالنص على منع الدول المتشاطئة من القيام بمشروعات استغلال المياه دون اخذ موافقة الدول المعنية او بالنص صراحة على واجب احترام حقوق الدول المتشاطئة الأخرى وتوزيع المياه بينها للحيلولة دون إنكار بعضها حقوق بعض[48]. وعليه فالدولة المتشاطئة لا تستطيع استغلال موقعها الجغرافي والتحكم بمياه النهر الدولي كما تشاء، بل ان عليها ضمان حقوق الدول المتشاطئة الأخرى، والاّ فانها تخالف قاعدة عرفية دولية. وتأكدت القاعدة العرفية في اعمال ومناقشات لجنة القانون الدولي «اللجنة السادسة» التابعة للأمم المتحدة التي اخذ اهتمامها بموضوع استغلال الأنهار الدولية في غير شؤون الملاحة، يزداد منذ سنة 1972 وذلك تنفيذاً لتوصية الجمعية العامة الواردة في القرار 3071 (د-28)[49]. وقد أكد مندوب الولايات المتحدة لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة في اللجنة السادسة على انه في حالة غياب شروط معاهدة خاصة، فان اتجاه القانون يذهب الى ان الدولة لا تستطيع الادعاء باستعمال مياه النهر الدولي بطريقة تسبب اضرارا جسيمة في مصالح الدول الأخرى[50]. وتأكدت القاعدة العرفية في اعمال اللجنة القانونية الاستشارية الاسيوية الافريقية، ففي اجتماعها المعقود في اكرا عام 1970 قدم ممثل العراق وممثل الباكستان مشروعاً مشتركاً اكدا فيه ضرورة ضمان حقوق الدول المتشاطئة، فقد نصت المادة الثانية على التزام الدول المتشاطئة باحترام الحقوق المكتسبة للدول الأخرى المشتركة معها في النهر (الفقرة أ)، ومنعت المادة المذكورة الدول المتشاطئة من القيام باي إنشاءات على اقليمها من شأنها احداث اضرار جسيمة ودائمة في اقليم دولة متشاطئة أخرى (الفقرة ب)[51]. وألزمت المادة الثالثة الدولة التي تنوي القيام بمثل هذه الإنشاءات اخذ موافقة الدول المعنية، وفي حالة حدوث الضرر فللدولة المتضررة الحق في المطالبة بتعويض الضرر.[52] ومنعت

المادة الخامسة الدول المتشاطئة من تغيير مجرى النهر الدولي، وأعطت المادة السادسة الحق لكل دولة متشاطئة في حصة عادلة ومعقولة في الاستعمالات المفيدة لمياه النهر الدولي[53].

والحق أن المجتمع الدولي يتجه بصورة بطيئة نحو مبادئ حديثة متفق عليها وقواعد مشتركة تشير الى[54]:

1- القواعد التي تبنتها عام 1966 جمعية القانون الدولي العام المعروفة بمبادئ هلسنكي بشأن استخدامات مياه الأنهار الدولية.
2- تقرير عام 1988 للجنة القانون الدولي العام التي أسستها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 الخاص بقانون الاستخدام غير الملاحي لمجاري المياه الدولية، مع مسودات سنوية إضافية.
3- معاهدة Bellagio للعام 1989 التي أعدها فريق من اخصائي المياه.

وبناء على ذلك، يمكننا التأكيد على قواعد فقهية في القانون الدولي العام التي تكمن في:

1- مبدأ الانتفاع المتكافئ والمقبول: ويتيح هذا المبدأ لكل دولة يمر المجرى المائي الدولي عبر أراضيها الانتفاع منه داخل أراضيها بشكل متكافئ ومقبول، ويلزم جميع هذه الدول بالمشاركة في استخدام وتطوير وحماية المجرى المائي الدولي بأسلوب متكافئ ومقبول، وتنطوي هذه المشاركة على كل من حق الانتفاع من المجرى المائي وواجب التعاون في حمايته وتطويره.
2- المبدأ القاضي بان الانتفاع المتكافئ والمقبول ينبغي ان يتم وفقاً لجميع الظروف والعوامل ذات الصلة، بما فيها:

أ- العوامل الجغرافية، والجغرافية المائية والهيدرولوجية وغيرها من العوامل ذات الصلة بالطبيعة.

ب- المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية التي يمر المجرئ المائي عبر أراضيها.

ج- تأثير استخدام المجرى المائي الدولي من قبل إحدى الدول التي يمر المجرى عبر أراضيها على سائر الدول المعنية الأخرى.

د- الاستخدامات الحالية والمحتملة للمجرى المائي الدولي.

هـ- صيانة وحماية وتطوير واقتصاديات استخدام المجرى المائي وتكاليف الإجراءات والتدابير المتخذة لهذه الأغراض.

و- توفير البدائل او القيمة المماثلة لاستخدام معين سواء أكان قائماً حالياً ام مخططاً له، وفي سياق تطبيق المبدأ الأول والعوامل المدرجة انفاً، فان هذا المبدأ يتطلب أيضا من الدول المعنية التي يمر المجرى المائي عبر أراضيها التشاور بروح من التعاون متى ما اقتضت الضرورة[55].

3- مبدأ الالتزام بعدم تسبب الضرر سلفاً: ويوضح هذا المبدأ القاعدة الأساسية القائلة إن على الدولة التي تنتفع من مجرى مائي دولي ان تفعل ذلك على نحو لا يلحق ضرراً يمكن تصوره او إدراكه سلفاً بالدول المعنية الأخرى التي يمر المجرى عبر أراضيها، وهذه القاعدة الراسخة هي تطبيق دقيق لمبدأ الاستخدام غير الضار للأراضي التي تمثل بحد ذاتها تصوراً لتكافئ الدول في السيادة، بمعنى ان الأهلية المطلقة التي تتمتع بها الدول التي يمر المجرى المائي عبر أراضيها لا يجب ان تمارس بالشكل الذي يلحق ضوراً بالدول المعنية الأخرى، اذ ان إلحاق ضرر كهذا يتضارب مع أهلية هذه الدول بالنسبة لقضايا تقع ضمن أراضيها[56]. وتجدر الإشارة في هذا المجال الى انه توجد قاعدة عرفية تتمثل في ضرورة الاتفاق من خلال المفاوضات على طريقة استغلال مياه النهر الدولي، لا سيما ان المستقر في الفقه والعمل الدوليين هو ان النهر من منبعه الى مصبه يعد وحدة طبيعية كاملة ولا تستطيع أي دولة ان تقيم مشروعات عليه الاّ بعد الاتفاق مع الدول الأخرى المعنية. وفحوى القاعدة العرفية ان هناك التزاماً بالمفاوضات بين دول الحوض للتوصل الى اتفاق بشأن تنظيم استغلال الأنهار[57].

ولا بد أن نؤكد هنا على الحقوق المكتسبة للعراق التي تتصل بنظام الري التاريخي من نهري دجلة والفرات. لان هناك بعدان لهذه الحقوق أحدهما يرتكز على حقيقية ان تلك الأنهار أعطت الحياة الى سكان منطقة ما بين النهرين لآلاف السنين[58]، وبالتالي لا يحق لدولة متشاطئة في اعالي النهر ان تنتزع حقوق هؤلاء السكان وينبع البعد الثاني للحقوق المكتسبة من منشآت المياه او الراي القائمة، فالعراق لديه 1,9 مليون هكتاراً من الأراضي الزراعية في حوض الفرات، بما في ذلك أنظمة ري تاريخية بقيت من العهد السومري، والعراق اقام العديد من المنشآت لري هذه الأراضي[59]. وعليه فقد اتهم العراق تركيا لأول مرة أثناء ملء سد اتاتورك بانتهاك القانون الدولي لعدم إبلاغها العراق في حينه بتقليلها تصريف المياه الى اقل من الحد الذي التزمت به مما ادى الى تعرض مواطني العراق لموقف صعب للغاية. هذا فضلاً عن ان تركيا سوف تلحق الضرر بالدول المتشاطئة في أدنى النهر ببنائها سدوداً وأنظمة ري جديدة[60]. وعليه فقد أعلن العراق ان مياه دجلة والفرات يجب ان يتم اقتسامها بين الدول المتشاطئة وفقا لمعادلة رياضية على النحو الآتي[61]:

1- تبلغ كل دولة من الدول المتشاطئة للدولتين الأخريين بمتطلباتها من المياه اللازمة لمشاريعها التي تم تنفيذها وكذلك المشاريع قيد الإنشاء والمشروعات قيد التخطيط.
2- يتم تبادل البيانات الهيدرولوجية الخاصة بالفرات ودجلة.
3- بعد جمع كل البيانات ذات الصلة، تقوم لجنة فنية مشتركة اولاً بحساب متطلبات المياه الخاصة بالمشروعات التي تم تشغيلها، ثم الخاصة بالمشروعات قيد الإنشاء و أخيرا المتطلبات الخاصة بالمشروعات قيد التخطيط. ويتم تحديد احتياجات كل من هذه المشروعات بصورة منفصلة.

وفيما يخص بسوريا، فانها تؤكد على الآتي[62]:

1- تعلن كل دولة من الدول المتشاطئة عن متطلباتها من كل نهر على حدة.
2- ان يتم حساب إمكانيات كل من النهرين في كل من الدول المتشاطئة.

3- اذا لم يتجاوز أجمالي المتطلبات أجمالي الامدادات، فان المياه تقتسم طبقاً الأرقام المحددة.

4- اذا تجاوز أجمالي المتطلبات، كما أعلنتها الدول المتشاطئة الثلاث طاقة نهر ما، فان الكمية الزائدة يجب ان تطرح بصورة تناسبية من متطلبات كل من الدول المتشاطئة.

وأكدت سوريا، ان تركيا تصرفت بما يتعارض مع روح حسن الجوار، وتسببت في ضرر بالغ للزراعة السورية، ولتوليد القوى المائية وللمرافق الخاصة بإمدادات المياه. ومن وجهة النظر التركية، ان مفهوم الحقوق المكتسبة الذي يؤكد عليها العراق وسوريا إنما الغاية منه هو حمل تركيا على تصريف كمية اكبر من المياه ولحملها على تقبل مثل هذا الأسلوب في التعامل. وتحاول تركيا من خلال ذلك، ان تؤكد ان نظرية الحقوق المكتسبة وحدها ليس لها أهمية كبيرة في هذا الشأن، وتستشهد بآراء ستيفن ك. ماك كفري للتدليل على ذلك. فضلا عن ذلك، أبرمت تركيا مع سوريا بروتوكول التعاون الاقتصادي في عام 1987 يغطي الى جانب المياه عدداً من المسائل الأخرى وبموجبه تزود تركيا سوريا بـ500 م^3 من المياه في كل ثانية[63]. وقد أثيرت هذه الاتفاقية أثناء زيارة اوزال للعراق 1-3 نيسان 1988 من قبل طه ياسين رمضان نائب رئيس جمهورية العراق سابقا، وقد أجاب اوزال «إن الاتفاقية التي أبرمتها تركيا مع سوريا تشكل اتفاقية ثنائية مؤقتة، ولكن الاتفاقية النهائية ستكون على صعيد ثلاثي والنقص الملاحظ في المياه التي تصل الى العراق عبر سوريا مشكلة يجب تسويتها بين العراق وسوريا»[64]. والحق انه لا حاجة لعقد مثل هذا الاتفاق اذ يمكن لتركيا والعراق ان يبرما اتفاقاً ثنائياً على غرار الاتفاق القائم بين تركيا وسوريا.

وقد بعث الرئيس العراقي السابق صدام حسين بوزير النفط العراقي السابق عصام عبد الرحيم الجلبي إلى أنقرة في 14 كانون الثاني 1990، للتأكيد على طلب العراق من تركيا تعديل خطتها لاقامة سد على نهر الفرات وحمّلها مسؤولية غياب أي اتفاق حول اقتسام المياه. وقد ذكر الجلبي للصحفيين «إن الفنيين العراقيين وضعوا خطة لتعديل المشروع التركي الذي بدأ تنفيذه الآن ويتضمن قطع مياه النهر لمدة

ثلاثين يوماً كاملة، مشيراً الى ان الوفد الفني الذي يرأسه سيقدم ملاحظاته للمسؤولين الأتراك»[65]. وعلى اثر إعلان تركيا عن نيتها قطع مياه نهر الفرات لمدة شهر بغية ملء سد أتاتورك ومسطحاته المائية[66]، ذهب وفد عراقي آخر برئاسة السيد نزار حمدون وكيل وزارة الخارجية العراقية الى أنقرة بشأن تقليص مدة القطع من شهر الى 15 يوماً[67]. وفضلاً عن ذلك، فقد قام العراق بإرسال وفد الى أنقرة ضم خبراء وأخصائيين من وزارة الزراعة والري، الاّ ان الزيادة لم تحقق اية نتائج بسبب إصرار تركيا على مدة القطع مما دفع العراق في نيسان 1990 الى عقد اتفاق مع الجانب السوري يقضي بقسمة وارد النهر بنسبة 58% للعراق، و42% لسوريا لتخفيف اضرار القرار التركي[68].

إن قرار تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق، يتجاوز كثيرا حدود القيام بأعمال صيانة سد اتاتورك، لان زيادة المعرفة بالبيئة قد تسهم في التقليل من مثل هذه المشكلات، الاّ انها تمهد الطريق أيضاً امام التلاعب المتطور ببيئة دولة ما من قبل صناع القرار السياسي في دولة أخرى. وعليه نرى ان تركيا اتخذت هذا القرار لسبب آخر هو وجود القواعد النائية لحزب العمال الكردستاني عبر الحدود الجنوبية لتركيا والتي ظل مقاتلو هذا الحزب يتسللون عبرها لمهاجمة تركيا التي دأبت بدورها على مطالبة سوريا والعراق بحراسة الحدود ومنع عمليات التسلل تلك، وكان من نتائج العمليات الأخيرة، قيام الأكراد بغارات ضد القوات المسلحة التركية، استهدفت أيضا سد اتاتورك. وبعد اتخاذ قرار وقف المياه من السد المذكور بأربعة أيام شن الأكراد غارة أخرى تسببت في مقتل ثمانية وعشرين شخصاً في قرية تركية على الحدود العراقية مما دفع وسائل الأعلام التركية للمطالبة بتوجيه ضربة مماثلة ضد قواعد pkk في الأراضي السورية[69]. وسواء كان القصد من وقف المياه في سد اتاتورك هو دفع العراق وسوريا الى اتخاذ اجراء عسكري ضد pkk ام لا، فان الحدث نفسه كان له دلالات بيئية هامة، وبوسع المرء ان يقول انه طلقة استهلالية في الحرب البيئية التي ستصبح اكثر شيوعاً وأشد تطوراً بمراحل في العقود المقبلة. وقد تعمد دولة يوما

الى إطلاق حشرات مبدلة جينياً ضد دولة خصم، او تحاول التلاعب بطقسها. عندما يأتي ذلك اليوم الجاسوسية بتوفير الذخيرة اللازمة للحرب البيئية[70].

أما إذا نظرنا الى الناحية الاقتصادية في هذا الأمر فسنجد ان الأجهزة الاستخبارية وبفضل ما لديها من نظم الاستشعار عن بعد بالأقمار الصناعية قادرة على التحقق من أن الدول تتقيد بالاتفاقيات البيئية على غرار قدرة هذه الأجهزة على التحقق من مدى التقيد باتفاقيات الحد من التسلح[71]، وسوف يتم خلق تكامل أوثق بين الاستخبارات البيئية والتخطيط السياسي والعسكري فيما تصبح الحرب البيئية والاتفاقات البيئية جزء من النظام الدولي الجديد[72]. وفيما يخص الجانب القانوني، نرى ان إعلان مونتفيديو لم ينص فقط على الإخطار المسبق بالإشغال الهندسية المزمعة فحسب وانما أيضا على الموافقة المسبقة على التعديلات التي يحتمل ان تسبب ضررا، وقد ذهب الى المنحى نفسه مبدأ الإعلان والتشاور الذي اعتمده مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 1974، وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه عام 1977، وما ورد في قواعد هلسنكي 1966، والقواعد المتعلقة بتنظيم تدفق مياه المجاري المائية الدولية الذي اعتمدته رابطة القانون الدولي عام 1980 (المادتان 7،8)، وأحكام قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية[73].

وأثناء زيارة يلدرم اكبولوت إلى بغداد في أيار 1990، أكد الجانب العراقي ضرورة الإسراع في التوصل إلى قسمة عادلة لمياه الفرات لما يشكله الوضع الحالي من خطورة في حوض النهر التي تهدد (7) مليون عراقي يعيشون على حوض النهر، وطالب العراق تركيا بزيادة وارد مياه النهر عند نقطة الحدود السورية التركية كخطوة أولى لحين اجتماع اللجنة الثلاثية للاتفاق بشكل نهائي على قسمة مياه النهر خلال مدة أقصاها سنة واحدة[74]. وعقدت اللجنة الفنية المشتركة الإقليمية بين العراق وسوريا وتركيا اجتماعا في دمشق في 9/28-1992/10/2. قدم الجانب السوري في الجلسة الأولى منه برنامج الأعمال المقترح وتضمن تبادل المعلومات الهيدرولوجية والمناخية والاتفاق على برنامج عمل. وقبل عقد الجلسة الثانية في 9/29 استقبل الوفود الثلاثة

وزير الزراعة والري السوري المهندس عبد الرحمن مدني الذي أكد على ضرورة أن «تنجز اللجنة الفنية المشتركة المهمة الموكلة أليها بأقرب ما يمكن، كان من المفروض ان تطرح المشاريع القائمة تحت التنفيذ والمشاريع المخطط لها وذلك في آخر اجتماع وزاري للمناقشة لمعرفة كمية المياه اللازمة لها في كل من حوض نهر الفرات وحوض نهر دجلة.. ولا بد أن تكون منطقتنا مستقرة وان لا تحدث فيها هزات إضافية..فان علينا أن لا نقول ان هناك ازمة مياه او حرب مياه..»[75]، وقد أشار الوفد العراقي رداً على كلمة الوزير السوري إلى ضرورة الوصول إلى برنامج عمل يكون أساساً لعمل اللجنة الفنية في تحقيق مهمتها الموكلة اليها في بروتوكول عام 1980[76].

لقد اقترح الوفد العراقي إضافة ومناقشة خطة تشغيل سد اتاتورك في المرحلة المقبلة، والاكتفاء بالإشارة الى بروتوكول عام 1980 الموقع بين العراق وتركيا حول مهام اللجنة الفنية المشتركة وذلك لان بروتوكول عام 1987 موقع بين سوريا وتركيا ويشير الى قاعدة الـ 500 م^3/ث علماً ان العراق قد رفضها[77]. وقدم الوفد التركي مقترحاً لجدول الأعمال لم يتضمن مناقشة تشغيل سد اتاتورك. واشار رئيس الجانب التركي الى ان السد لازال في دور الاملاء، ولم تبدأ عملية تشغيله ولذلك فهو لا يناقش خطة تشغيل السد نهائياً[78]. ورد الوفد العراقي قائلاً: «ان السد دخل مرحلة التشغيل من خلال تشغيل الوحدتين التوربيتيتين الأولى والثانية التي جرى تشغيلها باحتفال رسمي يوم 25 تموز 1992 وليس من الضروري الوصول الى المناسيب العليا لكي تبدأ عملية التشغيل، واننا نصر على مناقشة الخطة المستقبلية لتشغيل السد اذ ان الزراعة في حوض الفرات أصابها ضرر كبير نتيجة اعتماد قاعدة الـ 500 م^3 ث عند إملاء خزان اتاتورك بسبب نقص المياه الواردة الى القطر عند حاجتنا.. ولكل هذه الاسباب تصبح مناقشة هذا الموضوع امراً ضروريا ونرى ان يعاد النظر بقاعدة الـ 500 م^{3}ث لاننا لم نكن طرفاً فيها ولم نوافق عليها، بل سجلنا اعتراضنا عليه»[79]. وأيد الجانب السوري ذلك وأشار إلى أن سد أتاتورك دخل مرحلة التشغيل وان التعرف على خطة تشغيله أصبحت لازمة.[80] وبّين الجانب التركي التزامه بقاعدة الـ 500 م^3

ث وفق بروتوكول عام 1987 الموقع بين سوريا وتركيا، وبسبب التزامه بهذه القاعدة ستطول مدة إملاء خزان أتاتورك[81].

وفضلاً عن ذلك، اقترح الجانب التركي الأمور الآتية[82]:

1- أن يعامل حوضا دجلة والفرات حوضاً واحداً وان مفتاح حل هذه العقدة هو بنقل مياه دجلة الى الفرات.

2- أن تجري دراسات موسعة للتربة وتصنيفها وللنمط الزراعي المناسب، وان يتم استخدام المياه (وليس قسمة المياه) بالشكل العقلاني والأمثل.

3- أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود فهي لا تخضع للقسمة، وانما للاستخدام الأمثل، اما الأنهار الحدودية فهي الأنهار التي تشكل حداً فاصلاً بين الدول.

وقد بّين الوفد العراقي في معرض رده على الوفد التركي ان عد حوضي دجلة والفرات حوضا واحداً مخالف لما مثبت في الوثائق الموقعة بين البلدين اذ أشار بروتوكول عام 1980 الى حوضين وليس حوض واحد[83]، ورفض الجانب السوري المقترحات التركية. وفي هذا المجال أشار رئيس الجانب التركي انه طالما هناك استمرار لرفض المقترح التركي فلا يرى فائدة من الاجتماعات ولن تكون هذه الاجتماعات مستمرة وان التضحيات يجب ان لا تتم من قبل تركيا[84]. وعلق الجانب السوري على ذلك بقوله «إن الحلول لا يجوز ان تفرض فرضاً وان ما ورد في كلمة رئيس الوفد التركي ألاّ فائدة من الاجتماع معناه فرض المقترح التركي..». وعاد رئيس الوفد التركي فصحح ما جاء على لسانه، وقال انه لم يقصد ذلك الا انه يرى ان الاجتماعات اذا استمرت خارج الإطار الفني لا فائدة منها وان الاستمرار بهذا الموضوع نابع لقرار المسؤولين في بلده. وبّين رئيس الوفد السوري انه لم يطلب من الوفد التركي ان يضحي بل (إن السوريين) هم الضحية[85].

إن المقترح التركي الذي يشير الى ان مياه نهري دجلة والفرات عابرة للحدود، ليس بمقترح جديد، اذ أشار اوزال الى هذه النقطة قائلاً: «بأنه نهر تركي وليس نهراً دولياً». والحق ان هذا المقترح يناقض الحقيقة والواقع، اذ ان طول مجرى الفرات في

تركيا هو 442 كلم بينما بلغ طول المجرى في سوريا 675 كلم وفي العراق 1213 كلم لذلك فهو نهر غير محلي، ولو كانت منابعه تقع داخل الأراضي التركية، وبالتالي لا تعطي لتركيا حقوقا كاملة بالتصرف فيه[86]. ولم يجد الأتراك في اجتماعات اللجنة السادسة للفريق العامل الجامع خلال مناقشة مشروع قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الاغراض غير الملاحية في الأمم المتحدة، وبحضور ممثلين عن معظم دول العالم خلال الحقبتين بين 5-1996/10/25 و 1997/4/4-3/24 أي مؤيد للتميز بين المياه «العابرة للحدود» و «المياه الدولية». وكان هذا يعني أزمة في الدبلوماسية التركية لان جميع الدول نادت بعدم التميز بين المفهومين السالفي الذكر، كون ذلك لايشكل نظاماً قانونياً مستقلاً بل يندرج تحت مفهوم المجاري المائية الدولية[87]. أما فيما يخص المقترح الآخر الذي ناد به المفاوض التركي والذي يتضمن من عدّ دجلة والفرات حوضاً واحداً، نرى من جانبنا ان تركيا نفسها عدّت دجلة والفرات حوضان منفصلان وقد أعطى ترتيب الأحواض في مؤسسة اعمال الدولة التركية DSI رقم 21 لحوض الفرات ورقم 26 لحوض دجلة، وفي العراق أيضا حوضان جغرافيان منفصلان، لان قناة الثرثار حتى وان وصلت بينهما، فان ذلك لا يرتب أي اثر قانوني لاعتبارهما حوضا واحدا. وهذا ما يتفق ما جاء بها لجنة القانون الدولي عند شرح تعريف الفقرة أ من المادة الثانية من قانون استخدام المجاري الدولية في الاغراض غير الملاحية، حيث أوردت اللجنة في الفقرة رقم 6 من التعليق على المادة الثانية التي جاء فيها: «فمثلاً كون حوضي صرف مختلفين، يتصلان بواسطة قناة، لا يجعل منهما جزء من مجرى مائي واحد بالمعنى المقصود في هذه المواد، كما ان الدانوب والراين لا يؤلفان شبكة واحدة لمجرد كون المياه تتدفق في بعض أوقات السنة من الدانوب كمياه جوفية الى الراين عبر بحيرة كونستانس والحكم السليم والعملي يقتضي بان الدانوب والراين يبقى كل منهما واحداً مستقلاً». وهذا ما ينطبق تماماً مع حالة حوضي الفرات ودجلة[88]. وبناء على ذلك، فإن عدّ حوضي الفرات ودجلة حوضا واحدا مفهوم خاطئ من الجوانب الفنية والقانونية والطبيعية، فضلاً عن أن تركيا لم تعدهما حوضا واحداً[89].

ويتضح من هذا أن المفاوض التركي وعبر جميع مراحل المفاوضات يماطل لكسب الزمن لصالحه والحصول على بعض المنافع على المدى الطويل، وذلك لان وراء مسألة المياه مع العراق –باعتقاد المسؤولين الأتراك– مناورات سياسية تجعل المعارضة التركية تستغل أي تنازلات في المياه لصالحها وهو امر يجعل المفاوض التركي يتخوف منه ولن يتجرأ على توقيع اتفاق فيه مكاسب للعراق[90]. وفي هذا المجال يقول اميكام ناكماني: «بالرغم من ان التعاون بين الدول الحوضية هه شرط لاي مشروع اقليمي لتطوير المياه، فهذا التعاون صعب التحقيق، لانه يعني اعترافا ضمنيا بشرعية الطلبات المختلفة. كذلك يقتضي أي اتفاق سوري–تركي حول نهر العاصي الاعتراف السوري الضمني بالسيادة التركية على منطقة اسكندرون. ومن جانب آخر ان أي اتفاق تركي–سوري–عراقي على المشاركة بمياه الفرات سيعني وفق انقرة فرض السيادة العراقية والسورية على موجودات تركية. وتركيا بدلاً من ذلك، مستعدة لمناقشة المظاهرة التقنية فقط لتوزيع المياه الى دول الحوضية السفلى»[91].

ويترجم الحقيقة نفسها سيفي تشهان في بحثه الموسوم «السياسات التركية المعاصرة في الشرق الأوسط»، عندما يقول: «...وأحد الأطر التي يتجسد فيها، ذلك هو الاعتماد المتبادل بين النفط والامدادات المائية في كلا البلدين.. وتمثل تركيا في الوقت الحاضر المنفذ الوحيد لتصدير النفط العراقي الذي يبلغ تدفقه السنوي 50 مليون طن تقريباً، هذا مع انه قد سبق اتخاذ قرار بمضاعفة القدرة التصديرية..»[92].

ويضيف تشهان قائلاً: «ان سوريا والعراق على حد سواء يعتمدان على نهر دجلة والفرات اللذين ينبعان من تركيا.. ومن الأمور التي تبعث على السخرية هي انه بالرغم من ممارسة سوريا والعراق ضغوطاً على المؤسسات الدولية لمحاولة منعها من تقديم العروض الى تركيا لبناء السدود على هاذين النهرين تجدهما يقيمان سدوداً اكثر على النهرين، ويتنازعان بشأن المياه في الوقت الذي توفر فيه تركيا مياها كافية لكليهما.. ومن الواضح انه عندما تنجز تركيا مشروعاتها الاروائية الحالية في جنوب شرق الأناضول في بحر عشر سنوات فانها ستزيد الإنتاج الزراعي على نحو غزير،

وعندها ستصبح بمثابة سلة الخبز لسوريا والعراق على حد سواء، فضلاً عن دول المشرق الأخرى»[93].

ويتضح مما تقدم، أن تركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط في التأثير على العراق وسوريا لضمان حصولها على النفط باستمرار، ومعادلة النفط بالمياه، وهذا ما أكده جاهد كايرة وزير الطاقة والثروات الطبيعية التركي في حديثه لمجلة يانكي الأسبوعية في عددها 3–9 حزيران 1974 بقوله: «نحن نستطيع الحصول على النفط من أي مكان، بينما لا نستطيع تأمين المياه من أي جانب».[94] وفي هذا المعنى قال اوزال «الماء هو الثروة الوحيدة التي نملكها، لاننا لسنا بلدا نفطياً بالرغم من ان لدينا القليل من النفط وشيئاً من الغاز وذلك لابد من ان نعمل بجد لدعم اقتصادنا»[95]. ويؤكد هذه الحقيقة جنكيز التن قايا وزير الاشغال العامة والإسكان قائلاً: «لا مانع لدينا من مبادلة النفط بالمياه مع جيراننا». وفي هذا المعنى نفسه قال قابلان ديرجي مدير مشروع جنوب شرقي الأناضول: «مثلما ان لديكم سلاحاً قوياً هو النفط فاننا أيضا نملك سلاح الماء». وأشار محمد عارف ديمرير في مجلة «Anatolian» في آذار 1991: «ان العراق وسوريا يتعمدان المبالغة في تقدير آثار مشروع «جاب» ويصورانه كمؤامرة تركية ضدها، ورغم انه سيؤدي فحسب الى انخفاض تدفق مياه الفرات من 31مليار متر مكعب سنوياً الى 21مليار متر مكعب سنوياً، وهذه المليارات العشرة حصة معقولة لتركيا، ولن يسفر خفض نصيب سوريا بنسبة 40% والعراق بنسبة 80%، ويزعم بعض المتأثرين بالحملات الدعائية العراقية والسورية المناوئة للمشروع، لان هذه النسبة لن تتجاوز 29% في حالة سوريا و37% في حالة العراق، ومتى ما توقف هاذان البلدان عن رؤية جاب كمشروع مائي له اغراض سياسية فانه سيصير بمقدورهما الاستفادة منه في تجنب مخاطر الفيضان وفي تنظيم المواسم والدورات الزراعية»[96].

وحرى بالإشارة في هذا المجال أن بالإمكان التركيز على ظاهرتين تتعامل تركيا في ضوئهما مع العراق وسوريا في مسألة المياه: الأولى تتعلق بدوائر تركية

تحاول اطلاق الصفة التركية على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الاراضي التركية بما يؤكد السيادة التركية المطلقة على نهرين السالفي الذكر وعدم أحقية العراق وسوريا في مناقشة المشروعات التركية القائمة عليهما وجاء في هذا الصدد في حديث سليمان ديمرئل في 6 ايار 1990 (إن لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب ان تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب أن يدرك الجميع انه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الانهار الدولية فهما من الانهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي)، وأشار رئيس الجانب التركي إلى أن السد لا زال في دور الإملاء، ولم تبدأ عملية تشغيله ولذلك فهو لا يناقش خطة تشغيل السد نهائياً. وّرد الوفد العراقي قائلاً: «ان السد دخل مرحلة التشغيل من خلال تشغيل الوحدتين التوربينيتين الأولى والثانية التي جرى تشغيلها باحتفال رسمي يوم 25 تموز 1992، وليس من الضروري الوصول الى المناسيب العليا لكي تبدأ عملية التشغيل، والعراق يصر على مناقشة الخطة المستقبلية لتشغيل السد، اذ ان الزراعة في حوض الفرات أصابها ضرر كبير نتيجة اعتماد قاعدة الـ 500 م^3 في الثانية عند إملاء خزان اتاتورك بسبب نقص المياه الواردة الى القطر عن حاجتنا.. ولكل هذه الأسباب، تصبح مناقشة هذا الموضوع امراً ضروريا. وأيد الجانب السوري دخول سد أتاتورك مرحلة التشغيل، وان التعرف على خطة تشغيله أصبحت لازمة. وبيّن الجانب التركي التزامه بقاعدة الـ 500 م^{3}ث وفق بروتوكول عام 1987 الموقع بين سوريا وتركيا وبسبب التزامهم بهذه القاعدة ستطول مدة إملاء خزان اتاتورك[97]، وفضلاً عن ذلك فقد اقترح الجانب التركي الأمور الآتية[98]:

1- أنيعامل حوضا دجلة والفرات حوضاً واحداً، وان مفتاح حل هذه العقدة هو بنقل مياه دجلة الى الفرات.

2- أن تجري دراسات موسعة للتربة وتصنيفها وللنمط الزراعي المناسب، وان يتم استخدام المياه (وليس قسمة المياه) بالشكل العقلاني والأمثل.

3- أن مياه نهري دجلة والفرات هي مياه عابرة للحدود، وبالتالي فهي لا تخضع للقسمة، وانما للاستخدام الأمثل، أما الأنهار الحدودية فهي الأنهار التي تشكل حداً فاصلاً بين الدول.

وقد بيّن الوفد العراقي وهو في معرض رده على الوفد التركي ان عّد حوضي دجلة والفرات حوضاً واحداً مخالف لما مثبت في الوثائق الموقعة بين البلدين، اذ أشار بروتوكول عام 1980 الى حوضين وليس حوض واحد. ورفض الجانب السوري أيضا المقترحات التركية. وفي هذا المجال أشار رئيس الجانب التركي انه طالما هناك استمرار لرفض المقترح التركي فلا يرى فائدة من الاجتماعات، ولن تكون هذه الاجتماعات مستمرة، وان التضحيات يجب ان لا تتم من قبل تركيا. وقد علّق رئيس الجانب السوري على ذلك بقوله: «ان الحلول لا يجوز ان تفرض فرضاً وان ما ورد في كلمة رئيس الوفد التركي ألاّ فائدة الاجتماع معناه فرض المقترح التركي...». وقد عاد رئيس الوفد التركي فصحح ما جاء على لسانه، وقال انه لم يقصد ذلك، الاّ انه يرى ان الاجتماعات إذا استمرت خارج الإطار الفني لا فائدة منها، وان الاستمرار بهذا الموضوع نابع لقرار المسؤولين في بلده. وبيّن رئيس الوفد السوري انه لم يطلب من الوفد التركي ان يضحي بل (أي السوريون) هم الضحية. ويتضح من هذا، ان المفاوض التركي وعبر جميع المفاوضات يماطل لكسب الزمن لصالحه، والحصول على بعض المنافع على المدى الطويل، ذلك لان وراء مسألة المياه مع العراق – باعتقاد المسؤولين الاتراك– مناورات سياسية تجعل المعارضة التركية تستغل أي تنازلات في المياه لصالحها، وهو امر يجعل المفاوض التركي يتخوف منه ولن يتجرأ على توقيع اتفاق فيه مكاسب للعراق[99]. وقد تبلور هذا الاتجاه عند القادة الأتراك منذ إعلان دمشق في آذار 1991 أي بعد توقف العمليات الحربية ضد العراق. وفي هذا المجال اخذ بيكر سكرتير الدولة للشؤون الخارجية الأمريكية يؤكد على توسيع إعلان دمشق في المستقبل وذلك لضم أقطار غير عربية فيه كتركيا و ايران. وقد أيد الكيان الصهيوني مشروع نظام الشرق الأوسط، من خلال تصريحات أدلى بها شمعون بيريز

اثناء زيارة وزير خارجية تركيا السابق حكمت جتين الى المحتلة في منتصف شهر تشرين الثاني 1993، عندما قال: «ان تركيا من الممكن ان تسهم في بناء «الشرق الأوسط الجديد» وتركيا تشكل الجسر بين الشرق والغرب والشمال والجنوب في المجالات السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية، ان الوضع الاستراتيجي التركي دفع تركيا ان تكون مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط»[100].

ولمعرفة أهمية تطوير جنوب شرقي الأناضول بالنسبة للرأي العام التركي، واستخدامه ورقة رابحة في السلوك السياسي الداخلي من قبل الأحزاب التركية، يمكننا الرجوع الى تصريحات القادة الأتراك، وكتابات تمثل وجهات نظر الأحزاب السياسية. فقد كتب سلبيل اوزيوداك في صحيفة ديلي نيوز التركية مقالة بعنوان:

«Let Gap be a forerunner of projects to bring peace and stability to the Mideast»

«ليكن مشروع غاب اول المشروعات الرامية لاحلال السلام و الاستقرار في الشرق الأوسط»: جاء فيها: «يمثل مشروع جنوب شرقي الأناضول –غاب– مشروعاً متعدد الابعاد بتوليد الطاقة الكهرومائية و ارواء منطقة جنوب شرقي تركيا القاحلة نسبيا وهي المنطقة التي كانت تشكل تاريخيا جزءاً مما سمي بالهلال الخصيب، ويمكن لمشروع «غاب» ان يعيد للمنطقة درجة من الرخاء لم يسبق لها مثيل منذ قرون. ويمكن للمشروع أيضا ان يحتل مكان الطليعة بين المشروعات الأخرى التي تسهم في إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.. طالما ان جيراننا لا يقبلون بإقامة مشروعات معينة فلن يتحقق السلام في المنطقة أبداً.. ومتى ما لمست تركيا وجاراتها في الشرق الأوسط فوائد هذا التعاون فانها ستواصل علاقاتها وسيقر الجميع بان كلا منهما بحاجة للأخر حقيقة. أكد نجاتي اوتكان سفير تركيا السابق في بغداد ان تركيا تريد من جارتها ان تؤمن بان ليس هنا اية شكوك تحط بنوايا تركيا الحسنة فيما يخص بمسألة مفاوضات المياه وتركيا راغبة حقاً في تقاسم المياه مع جاراتها بشكل معقول وعادل»[101].

الخاتمة

يتضح مما تقدم أن بالإمكان التركيز على ظاهرتين، تتعامل تركيا في ضوئهما مع العراق وسوريا في مسألة المياه: الأولى تتعلق بدوائر تركية تحاول إطلاق الصفة التركية على نهري دجلة والفرات حتى نقطة مغادرة كل منهما الأراضي التركية. وهذا يعني ان هذا الاتجاه في تركيا يؤكد السيادة المطلقة على النهرين السالفي الذكر، ولا ينبغي على العراق وسوريا إثارة المشروعات القائمة من قبل تركيا عليهما. وفي هذا الصدد جاء في حديث سليمان ديمرئل في 6 آيار 1990: «ان لتركيا السيادة على مواردها المائية، ولا يجب ان تخلق السدود التي تبنيها على نهري دجلة والفرات أي مشكلة دولية، ويجب ان يدرك الجميع انه لا نهر الفرات ولا نهر دجلة من الأنهار الدولية، فهما من الأنهار التركية حتى النقطة التي يغادران فيها الاقليم التركي».[102] وإذ تتحكم تركيا في هذا المجال وتسيطر على منابع دجلة والفرات، فإنها ربما تستغل موقعها الجغرافي وسيطرتها على تلك المنابع للقيام ببعض الممارسات السياسية والمناورات مع جيرانها من الأقطار العربية للعمل على إنجاز بعض المخططات السياسية او لكسب التأييد لها في بعض القضايا كالحصول على النفط والصراع على بحر ايجة وقبرص وبعض القضايا الدولية في البوسنة والهرسك والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي.

الهوامش

[1] تنقسم الأنهار من حيث مركزها القانوني إلى نوعين: أنهار وطنية وأنهار دولية، لكل من هاذين النوعين قواعد خاصة يخضع لها من حيث الملكية والانتفاع والملاحة الدولية. أبو هيف، علي صادق (دكتور)، القانون الدولي العام، ط 3، الإسكندرية، 1964، ص 399. وقد عرّفت PCIJ عام 1929 ونتيجة لقضية نهر أودر، النهر الدولي وفق معيارين مختلفين هما:

1- يجب أن يكون النهر صالحاً للملاحة.

2- يجب أن يعبر النهر أراضي دولتين أو أكثر، أو يجب أن يشكل حدوداً بين دولتين أو أكثر. راجع:

- Inan, Yuksel, Legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigris), in Ed., Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in The Middle East, Ankara 1994, p. 226.

وايفان، يوكسل، الأبعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، ورد في كتاب الشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول1994)، تعريب ميسم حلواني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس-ليبيا، ص 267 – 268. وسلطان، حامد (دكتور)، "الأنهار الدولية في العالم العربي"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الثاني والعشرين، القاهرة، 1966، ص1.

[2] سلطان، حامد (دكتور)، الأنهار الدولية في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص40. وروبنس فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: ميخائيل نجم حوري، دار قرطبة للنشر والتوياثيق والأبحاث، قبرص، 1993، ص 108. وانظر أيضا:

- Inan, Yuksel ,legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigers) Op. Cit.,

[3]The Middle East and North Africa, p. 326; Treat of Peace with Turkey and other Istruments Singned at Lausanne on July, 24, 1923, p.89.

والرفاعي، محمد نور الدين، محاضرة عن مياه نهر الفرات بين تركيا وسوريا والعراق، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1972، ص9. وبكر، حسن (دكتور)، "المنظور المائي للصراع العربي الإسرائيلي"، السياسة الدولية، العدد104، القاهرة، 1991، ص136. وتوماس ناف، الصراع في الشرق الأوسط صراع أم تعاون؟ دائرة التدريب، مديرية التطوير القتالي، بغداد، 1987، ص27. وانظر أيضا:

- Beaumont, Peter, "The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and Need for New Approaches to provide Solution", p. 205.

[4] سلطان، حامد (دكتور)، "الأنهار الدولية في العالم العربي"، مصدر سبق ذكره، ص 28. وانظر أيضا:

Treaty of peace with the Turkey, Op. Cit., p. 89; Roger R. Trask, The united States Response to Turkish Nationalism and Reform 1919-1939, pp. 16 – 21.

[5] السمان، نبيل، حروب المياه من الفرات الى النيل، بيروت، 1990، ص 67. ودروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، 1946، ص 58 – 60.

[6] الخشاب، وفيق، والصحاف، مهدي (دكتور)، الموارد الطبيعية ماهيتها واصنافها، دار الحرية، بغداد، 1976، ص 196.

[7] المصدر نفسه، ص 196.

[8] Inan, Yuksel, Legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigris), Op. Cit., p. 236.

[9] صادقت الحكومة العراقية على هذه المعاهدة بالقانون رقم 17 لسنة 1947.

[10] غانم، محمد حافظ (دكتور)، القانون الدولي العام، ص 352.

[11] راجع المادة الخامسة من البروتوكول الملحق رقم (1) بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق. وسلطان، حامد (دكتور)، القانون الدولي العام، مصدر سبق ذكره، ص 574.

[12] راجع المادة الاولى من البروتوكول الملحق رقم (1) والخيرو، عز الدين علي، الفرات في ظل القانون الدولي العام، القاهرة، 1975، ص 558.

[13] الخيرو، عز الدين علي (دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 10.

[14] اينان، يوكسل، الابعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، مصدر سبق ذكره، ص 278.

[15] المصدر نفسه، ص 279.

[16] السمان، نبيل، مصدر سبق ذكره، ص 68.والشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول 1994)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا، 1995، ص 137.

[17] اينان، يوكسل، الابعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، مصدر سبق ذكره، ص 279.

[18] الخيرو، عز الدين علي (دكتور)، مصدر سبق ذكره، ص 579 – 580.

[19] المصدر نفسه، ص 581.

[20] المطلبي، مالك نصيف (دكتور)، " العلاقات العراقية السورية التركية في ضوء المياه المشتركة "، اوراق تركية معاصرة، العدد 3، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ص 43 و:
- GAP Guneydoga Anadolu projesi Tarimsal Kalkinma Simpozyumu, 18-21 Kasim 1986, Ankara, 1986, S. 131.

[21] سلمان، عبد العباس نايف، العلاقات العراقية التركية في ضوء النفط والمياه، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، 1985، ص 61.

[22] العبيدي، مهدية، العلاقات العراقية التركية من 1968 – 1980، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، 1986، ص 90.

[23] خيرو، عز الدين علي، مصدر سبق ذكره، ص 583 – 584.

[24] ناف، توماس، مصدر سبق ذكره، ص 37.

[25] المصدر نفسه ، ص 37.

[26] الخيرو، عز الدين علي، مصدر سبق ذكره، ص 586 – 607.

[27] تم تصديق هذا البروتوكول بموجب قانون رقم 52 لسنة 1971 في آذار 1971. راجع: الوقائع العراقية، العدد: 1985 في 10 / 4 / 1971 و:
- GAP, Guneydogu Anadolu projesi, A. e.g., s. 214.

[28] خلال إنشاء سد كيبان، قامت تركيا من خلال اتفاق وقع في أنقرة في 31 آب 1966 مع إحدى وكالات الائتمان الدولية (AID) بإعطاء الوكالة ضمانات بان اتفاقاً شفهياً قد تم مع سوريا والعراق خلال السنة نفسها لاعطائهما كمية من المياه خلال حجز المياه لملء خزان السد. وبذلك استطاعت تركيا الحصول على قرض بقيمة 40 مليون دولار. وقد أدخلت الوكالة هذا الضمان الاحتياطي فيما بعد في بروتوكول كتابي وقدر بـ 350متراً مكعباً في الثانية، ليتم تعديله في وقت لاحق الى 400 متر مكعب في الثانية، ومن ثم الى 450 متراً مكعباً في الثانية، وفق الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا مع سوريا والعراق على التوالي. راجع:
- Inan, Yuksel, Legal Dimentions of International Watercourse (Euphrates and Tigis)Op. Cit., p. 228.

[29] محاضر المفاوضات التي جرت في دمشق بين وفدي سوريا والعراق للمدة من 22 – 1971/3/26، الإضبارة الخاصة بمفاوضات الفرات، وزارة الري، مديرية العلاقات، محضر الجلسة الرابعة في 1972/3/24. ودراسة إستراتيجية لحوض نهر الفرات، مركز البحوث والمعلومات، 1986، ص92 – 93.

[30] العبيدي، مهدية، مصدر سبق ذكره، ص 107. انظر أيضا:

عبدالبديع، احمد عباس، "أزمة المياه من النيل الى الفرات"، السياسة الدولية، العدد 104، 1991، ص 147. انظر أيضا:

- Bagis, Ali Ihsan, Water in the Reigion: Potential and Prospects – An overview, in: Edited by Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation and Development in the Middle East, Ankara 1994, p. 17.

اسهم المهندسون السوفيت في إنشاء سد طبقة على الفرات بهدف تطوير الري على طول النهر والأجزاء السفلى من وادي الخابور. راجع:

- Beaumot, Peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and the Need for New Approaches to provide Solutions, in Ed. Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in The Middle East, Ankara 1994, p. 207.

[31] شاهينوز، احمد، مشروع جنوب شرق الأناضول مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط، ورد ذلك في مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول 1994)، ترجمة ميسم حلواني، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس – ليبيا، 1995، ص 357.

[32] معوض، جلال عبد الله (دكتور)، "تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات"، المستقبل العربي، العدد160، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص94. وبوستل، ساندرا، الواحة الأخيرة، "مواجهة ندرة المياه"، تعريب: أبو بكر العامري، طرابلس– ليبيا، 1993، ص116. والمجذوب، طارق، "إشكالية المياه وأثارها في العلاقات التركية – العربية"، العلاقات العربية – التركية حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص182.

[33] مانجو، اندرو، " تركيا والعرب بعد حرب الخليج "، الباحث العربي، العدد 27، مركز الدراسات العربية، لندن، 1991، ص 22.

[34] شاهينوز، احمد، مشروع جنوب الأناضول مصدر غذائي جديد في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 358.

[35] مانجو، اندرو، مصدر سبق ذكره، ص 22.

[36] معوض، جلال عبد الله (دكتور)، " تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والاقليات "، مصدر سبق ذكره، ص 94.و

- Beaumont, peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and the Need for New Approaches to provide Solutions, Op. Cit., p. 208.

[37] بومونت، بيتر، الابعاد السياسية لمسألة المياه الضغوط المتزايدة على الموارد المائية في الشرق الأوسط والحاجة الى توجهات حديثة تأمن حلولاً، في: مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1995، ص 150 – 106.

[38] John F. Kolars, " Water as an Element of Cooperation and Development in the Middle East", Ankara, April, 1994 p. 137.

[39] الكيلاني، هيثم، مصدر سبق ذكره، ص 68.

[40] Pritt J. Vestlind, Senior Writer, "Water: The Middle East's Critical Resource", National Geographic, May, 1993, p. 50.

[41] وزارة الخارجية التركية، قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق، مايس، 1997، ص 3.

[42] المصدر نفسه، ص 3.

[43] المصدر نفسه، ص 122.

[44] توفلر، الفن، تحُّول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، ظ 2، ترجمة د.فتحي حمد بن شتوان، طرابلس–ليبيا، 1996، ص 404.

[45] اينان، يوكسل، الابعاد القانونية للمجاري الدولية (الفرات ودجلة)، مصدر سبق ذكره، ص 270–272.

[46] حسن، شوكت، «القواعد العامة لتنظيم استغلال مياه الأنهار الدولية»، الباحث العربي، العدد 23، لندن، 1990، ص 22. و علي، علي محمد، نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، القاهرة، (بلا)، ص 209.

[47] بيكارد، اليزابيث، مظاهر القانون الدولي حول الأزمة المائية في الشرق الاوسط، تأليف مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه (محاضر مؤتمر اسطنبول 1994)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس–ليبيا، 1995، ص 171. وانظر أيضا:

- Picard, Elizabeth, Aspects of International law of the water Conflict in The Middle East, in Edited by Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in The Middle East, Ankara, 1994, p.214.

[48] صادق، علي حسين، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات –رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة بغداد، كلية القانون، 1977، ص 70. وأيضا: بومونت، بيتر، الابعاد السياسية لمسألة المياه الضغوط المتزايدة على الموارد المائية في الشرق الأوسط والحاجة الى توجهات حديثة تؤمن حلولاً، مصدر سبق ذكره، ص 107.

[49] صادق، علي حسين، مصدر سبق ذكره، ص 70–72.

[50] المصدر نفسه، ص 72.

[51] المصدر نفسه، ص 72.

[52] المصدر نفسه، ص 72.

[53] المصدر نفسه، ص 72.

[54] مجموعة من الباحثين، الشرق الأوسط ومسألة المياه(محاضر مؤتمر اسطنبول 1994)، مصدر سبق ذكره، ص 165.

[55] المشاركون في الحلقة النقاشية قضية نهر الفرات، الباحث العربي، العدد الثالث والعشرون، ابريل (نيسان)–يونيو (حزيران)، لندن، 1990، ص 22–23.

[56] المصدر نفسه، ص 23.

ابتدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 تشرين الثاني 1980 بصورة رسمية عقد تجهيز او تزويد مياه الشرب ونقاوتها الدولية معيدة تأكيد هدف المياه النقية للجميع بحلول عام 1990. راجع:

- Asit K. Biswas, «Water for the third World», Foreign Affairs, Vol.60, No.1, Council on Foreign Relations, Inc, Printed in the U.S.A., Fall, 1981, p.154.

[57] ندوة المستقبل العربي، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية و الاقليات»، المستقبل العربي، العدد 160، مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 129.

[58] يعود تاريخ استخدام العراق لنهري دجلة والفرات الى 6000 سنة ماضية وعليه نرى ان الفقهاء يؤكدون ان الادعاء التاريخي يعطي الدولة الحق بالمياه المستخدمة. راجع:

- Beaumont, peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and the Need for New Approaches to provide Solutions, in Ed. by, Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation And Development in the Middle East, Ankara, 1994, p.205

وصالحة، سمير، «مياه إسرائيل في العلاقات المائية العربية–التركية»، مصدر سبق ذكره، ص 125–126، وسري الدين، عايدة العلي، مصدر سبق ذكره، ص 286. وعليه نرى انه تم ري اكثر من نصف مليون هكتار 80,000 عبر الري والرفع البسيط خلال العهد العثماني. راجع:

- Kolars, John,Manging the Impact of Development: The Euphrates and the Tigris Rivers and the Ecology of the Arabian Gulf-Alink in Forging Tri-Riparian Cooperation, in Ed. by Ali Ihsan Bagis, Water As An Element of Cooperation and the Development in The Middle East, Ankara, 1994, p.133.

[59] تجدر الإشارة في هذا المجال، إلى ان 80% من استخدام المياه في معظم دول الشرق الأوسط يذهب الى اغراض الري. راجع:
Beaumont, peter, The Growing pressures on Water Resources in the Middle East and Need Approaches Resources Solutions, Op.CiT, p.204.

[60] وسام الزهاوي، مناقشة المائدة المستديرة حول The Euphrates Water Issue التي أقامها مركز البحوث العربي، لندن 19 شباط 1990.

[61] وزارة الخارجية التركية، مصدر سبق ذكره، ص 19–20.

[62] المصدر نفسه، ص 21. وانظر أيضا:

[63] Bagis, Ihsan Ali, Water in the Region: Potential and Prospects-An overview, Op. Cit., p.21
وأيضا: خليل إبراهيم، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، بغداد، 1990، ص 178. وحسن هاشم، «3 اقتراحات عراقية لحل مشكلة مياه الفرات»، مصدر سبق ذكره، ص 18. الوطن العربي، العدد 149، 1990/1/19. وباغيش، علي إحسان، «إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية–العربية»، العلاقات العربية التركية، حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 175. ورشدي، عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص9. والحوار الثلاثي حول نهر الفرات، مصدر سبق ذكره، ص 20. وكذلك: ستار، جويس «حروب المياه في الشرق الأوسط»، صامد الاقتصادي، العدد 88، نيسان، آيار–حزيران، عمان، الأردن، ص 175.

[64] معوض، جلال عبد الله (دكتور)، «المياه والدور التركي الإقليمي في مرحلة ما بعد أزمة الخليج»، بحث مقدم الى المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية الذي ينظمه المركز خلال المدة من 14–16 ديسمبر، القاهرة، 1991، ص 5.
بموجب الاتفاقية الثنائية بين سوريا وتركيا لعام 1987 التي تطلق تركيا بموجبها ما معدل 500 متر مكعب في الثانية خلال مدة ملء الخزان، وترى دمشق ان الاتفاقية تدبير مؤقت لتغطية مدة خزان سد اتاتورك، بعد ان يصار الى اتفاقية ثلاثية. وما ان يبلغ السد حده الأقصى، حتى يعود الجريان، كما تتوقع دمشق الى حالته العادية وهي 600–700 م^3 بالثانية. راجع: روبنس، مصدر سبق ذكره، ص 110.
معالجة المياه للاستخدامات المحلية. راجع: الحوار الثلاثي حول نهر الفرات، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[65] Milliyet, 14-1-1990

[66] Ayhan Eligin Yucel Askin, Kucubas Hayvanciligin Entansifiesmesi olanaklari ve Sorunlari, Ankara, 1986, ss-369-370.

يؤدي سد أتاتورك لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر الفرات في تركيا الى ازدهار الزراعة والتنمية في شرق تركيا. راجع:

- Nayon, Jeanifer, «Bridge over Troubled Regions», Op. Cit., p.82.

أما السد الثالث، وهو سد كيبان على بعد 116 كم، يعمل منذ عام 1974 وينظم تدفق مياه نهر الفرات. إن السدود الثلاثة –سد اتاتورك وسد قرة كايا وسد كيبان– تحجز ما يقارب 90 مليار متر مكعب من المياه، وسيولد 8,8 مليارات كيلو وات–ساعة من الكهرباء في السنة، ويوفر المصدر الرئيس لمياه الري. واذا علمنا أن حصة تركيا من مياه نهر الفرات من المتوسط السنوي تبلغ 20 مليار م^3 فانها بهذا المشروع سوف تحصل على اكثر من أربعة اضعاف إيرادها السنوي. راجع: النعيمي، احمد نوري (دكتور)، التطورات الحديثة في العلاقات العراقية–التركية، بغداد، 1986، ص 18.

[67] Cumhurriyet, 11-1-1990

وفضلاً عن المشروعات التركية الثلاث، فقد قامت تركيا انشاء سد في منطقة بيراجيك Berecik، وتقوم شركة غاما للإنشاءات وبدعم أجنبي بإنجاز مثل هذا المشروع، والشركات الأجنبية المساهمة فيها هي: الألمانية والنمساوية والبلجيكية والفرنسية. راجع: جمهورية العراق، أنقرة، الرقم 39/7/5 في 1993/1/28. راجع: وزارة الخارجية العراقية، والنظام الإقليمي في الشرق الأوسط بعد ازمة الخليج العربي:الجانب الأمني»، شؤون عربية، العدد 67، ايلول 1991، ص57. وخليفة، محمد، «تركيا وأزمة الخليج»، مستقبل العالم الإسلامي، العدد الثاني، مركز دراسات العالم الإسلامي، مالطا، ربيع1991، ص129. السياسة الدولية، العدد 104، ابريل 1991، ص 154.

[68] جريدة القبس، العدد 6969، 1990/9/18.

[69] توفلر، الفن، تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة، تعريب ومراجعة الدكتور فتحي بن شتوان ونبيل عثمان، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، ط 2، طرابلس، ليبيا 1996، ص 404.

[70] المصدر نفسه، ص 404.

[71] المصدر نفسه، ص 404–405.

[72] المصدر نفسه، ص 405.

[73] المصدر نفسه، ص 182–183.

[74] قالت صحيفة Hurriyet التركية: «ان الحكومة السورية اقترحت عقد مؤتمر حول المياه في القاهرة بدلاً من مؤتمر مياه السلام والذي كان من المؤمل عقده في مدينة استانبول.. ان هذا المقترح قد لقي تجاوبا من الدول العربية وبهذا فشل مؤتمر استانبول للمياه..»،
- Hurriyet, 30-9-1991
وأيضا: A.g.e وجلال عبد الله معوض، «تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات»، مصدر سبق ذكره، ص110-111.

[75] وزارة الخارجية العراقية/الدائرة القانونية، مصدر سبق ذكره.

76 المصدر نفسه.

[77] المصدر نفسه.

[78] المصدر نفسه.

[79] المصدر نفسه.

[80] المصدر نفسه.

[81] المصدر نفسه.

[82] المصدر نفسه.

[83] وزارة الخارجية العراقية/الدائرة القانونية، مرجع سبق ذكره.

[84] المصدر نفسه.

[85] المصدر نفسه.

[86] سري الدين، عايدة العلي، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، دار الفكر العربي، بيروت، 1997، ص 89.

[87] المصدر نفسه، ص 278.

[88] المصدر نفسه، ص 278-279.

[89] المصدر نفسه، ص 279.

[90] وكالة الأنباء العراقية 1992/10/5و مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، شؤون تركية، ص 96.

[91] Nachmani, Amikan, The politics of Water in the Middle East: The Current Situation, Imaginary and practical Solutions, in Ali Ihsan Bagis,

Water As An Element of Cooperation and Development In The Middle East, Ankara, 1994, p.309.

[92] Tashan, Seyfi, «Contemporary Turkish Politics in the Middle East : Prospects and Contraints», Op.Cit, p.52.

[93] 1bid.

[94] المطلبي، نصيف جاسم علي (دكتور)، «العلاقات السورية التركية في ضوء المياه المشتركة»، مصدر سبق ذكره، ص 157.

[95] أضواء الأنباء التركية، العدد 10، 1987.

[96] معوض، جلال عبد الله (دكتور)، «تركيا والأمن القومي العربي:السياسة المائية والاقليات»، مصدر سبق ذكره، ص 97.

[97] وزارة الخارجية العراقية – الدائرة القانونية، مصدر سبق ذكره.

[98] المصدر نفسه. وللمزيد من التفاصيل راجع : تصريح وزارة الخارجية التركية، وكالة الأنباء العراقية في 1992/7/29. وأيضا:

- Milliyet, 29-7-1992

[99] Milliyet, 5-10-1992

[100] Gumhurriyet, 8-6-1990

وأيضا: المجذوب، طارق، «إشكالية المياه وأثارها في العلاقات التركية–العربية»، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[101] M.slbel ozbudak, «Let Gap be a forerunner of projects to bring peace and Stability to the Modest», op. cit.,

[102] معوض، جلال عبد الله (دكتور)، «تركيا والأمن القومي العربي:السياسة المائية والأقليات»، مصدر سبق ذكره، ص 96.